PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS
413 EAST 51st STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL: 212-355-1730
FAX: 212-750-9613

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

# بيـــان

## السـيد أحمـد محمـد صوفـــان
## وزيـــــر التخطـيط والتنميـــة
## بالجمهوريـــــة اليمنيـــــة

## لـــدى
## المؤتمر الدولي لتمويل التنميـــــة

مونتري - المكسيك
٢٢ مارس ٢٠٠٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

اصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،،

اصحاب السعادة الوزراء، والسفراء،،

السيدات والسادة ،،

السيد الرئيس ،،

إنها لسعادة بالغة ان أشارك باسم حكومة الجمهورية اليمنية في اعمال هذا المؤتمر الدولي ، المعني بتمويل التنمية، الا انه لا يمكنني الادلاء ببياني دونما التعبير اولاً عن مشاعر الغبطة لترأسكم هذا المؤتمر، وان حنكتكم وخبراتكم الجديرة بأن تقودنا الى النتائج المرجوة، كما نود عبركم ان نهنئ نوابكم والمقرر، ولا يمكن اغفال الجهود الكبيرة المتميزة التي بذلها الميسّر في اعداد الوثيقة الختامية "توافق آراء مونتري" .

كما اغتنم هذه الفرصة لتقديم ايات الشكر والتقدير لحكومة المكسيك الصديقة على الجهود والترتيبات الكبيرة لاستضافة المؤتمر في هذه المدينة الجميلة .

السيد الرئيس،،

إنها لفرصة تاريخية فريدة ان تتبنى منظمة الامم المتحدة انعقاد هذا المؤتمر الدولي الهام ، ونحن نخطو بدايات الالفية الجديدة التي اتسمت ضمن جملة مستجدات- بحدوث تطورات وتحولات بنيوية في عالم المال وأثرت على نحو كبير – على عمليات التنمية في العالم باسره، وبات واضحا ضرورة التعامل مع فرضيات برزت في عصر العولمة التي افرزت بيئة عالمية جديدة ... وفي حين انه لا يمكن انكار الفوائد الجمة ، وفرص النمو الاسرع والاوسع التي صاحبت بروز عصر العولمة،بيد انَّ ذلك التأثير الايجابي انحصر على عدد محدود من البلدان ، بينما عمَّت التأثيرات السلبية غالبية شعوب ودول العالم، كما أثَّر على وضع التعاون الدولي من اجل التنمية - والمكرَّس لخدمة تحقيق الاهداف المشتركة للمجتمع الدولي وذلك من اجل ضمان استمرارية النمو الاقتصادي العالمي وفقاً للاهداف التي تم اعتمادها في الوثيقة التاريخية ؛ اعلان الألفية ، والصادر عن رؤساء الدول والحكومات في قمتهم التاريخية التي انعقدت في مقر الامم المتحدة في العام ٢٠٠٥م، ولا يمكن لنا هنا ان نغفل الهدف الاساسي الذي تم الالتزام بتحقيقه ألا وهو محاربة الفقر بالعمل على انقاذ ما يزيد عن بليون من الاطفال والنساء والرجال من الفقر المدقع الذي يمس كرامة الانسان، وذلك بواسطة عدد من الوسائل الواردة في اطار التعاون الدولي من اجل التنمية، ولعلَّ من اهمّها تمويل التنمية، وتعبئة الموارد من اجلها وهو ما نحن بصدده في هذا المحفل الهام .

السيد الرئيس،،،

نحنُ إذنْ – مطالبونَ باعتماد قراراتٍ مصيريةٍ بصدد مواجهة تحدياتِ التمويل لاغراض التنمية على مستوى العالم بأسره ، ولا سيما في البلدان النامية تجسيداً لاهداف اعلان الالفية والرامي الى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتشجيع التنمية المستدامة حتى يتمَّ ارساءِ قواعدَ نظامٍ اقتصادٍ عالمي ، مُشْرَعَةٌ ابوابُه لِكلا البلدان النامية والمتقدمة النمو، وقائمٌ على مبادئ العدالةِ والانصاف .. ومن اجل تحقيقِ تلكَ الغاياتِ،فلابد من التركيز على تعبئةِ الموارد المالية اللازمة لعمليات التنمية ، وضمان استخدامها استخداماً فاعلاً ، وتأمين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والعالمية .

وفي اعتقادنا، فإنه لابد من العمل على حشد كافةِ الاطراف ذات المصلحة من خلال تعددية متينة ، وذلك من اجل كفالةِ التمويلِ الدائم والكافي لاستمرارِ خلقِ تنميةٍ يكون الانسانُ محورَها، وبما يضمن ان يصبحَ القرنُ الواحدِ والعشرين، قرنَ التنمية للجميع .

السيد الرئيس ،،،

إنّ وفد الجمهورية اليمنية ، يتفق بشكلٍ عام ، مع مجموعة المبادئ ، والافكار ، والاجراءات الواجب اتخاذها الواردة في وثيقة " توافق الآراء في مونتري" بما في ذلك المبادئ المتعلقة بالعدالة، التضامن، والمسئولية المشتركة، والاعتراف بتنوع الظروف الوطنية، والثقافات، واستقلال السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية الوطنية. كما اننا متفقون على ضرورة شحذ الهمم واطلاق الادارة السياسية بالالتزام بتحقيق اهداف التنمية الدولية والرامية الى اقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، كما انه لا مناص لدولنا من اعتماد سياساتٍ سليمة ، بتعبئة الموارد المحلية ، وجذب التدفقات الدولية وتشجيع التجارة الدولية كمحرّكٍ من محركات التنمية كما انه لابد من زيادة التعاون الدولي المالي والتقني لاغراض التنمية، وتخفيف والغاء الديون الخارجية، وتحسين تماسك واقتسام الانظمة الدولية النقدية والمالية والتجارية .

السيد الرئيس ،،،

واذ نؤكد الاعتراف بالمسئولية الرئيسية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واولوية دور السياسات الوطنية ، واسترتيجيات التنمية، الا انه -وفي الوقت نفسه- لا يمكن إنكار تشابك الاقتصادات المحلية بالنظام الاقتصادي العالمي بما يؤكد على ضرورة ترسيخ القناعات لدى شركاء

التنمية على ضرورة ضمان وجود بيئة اقتصادية مواتية أو من خلال وضع اطر تنموية على الصعيد الاقليمي ، اذ ان مجموعة التحديات التي خلفتها العولمة هي من الصعوبة والتعقيد لتنفيذ تدابير الاستجابة المطلوبة على المستوى الوطني/ حسب لقد اصبح واضحاً الآن بأن جهود التنمية الوطنية هي بحاجة الى مؤازرة بيئة اقتصادية دولية مواتية حيث ان الاقتصادات المحلية باتت الان متشابكة مع الاقتصاد العالمي/ الامر الذي يتطلب نهجاً شاملاً لمواجهة التحديات الوطنية والدولية المتشابكة وخاصة فيما يتعلق بالتمويل من اجل التنمية.

السيد الرئيس ،،،

كما تدركون، فإن الجمهورية اليمنية تعتبر من البلدان النامية الاقل نمواً ، ولذلك فإنّها تقوم بالعمليات التنموية الشاملة في ظلّ ظروف بالغة الصعوبة من حيث شحّة الموارد اللازمة لتمويل التنمية ، ولتخصيص جزء من العائد التنموي للموازنة الاستثمارية – على ضآلته لصالح إنشاء ، وتعزيز البنية التحتية وللانفاق على قطاع الخدمات التي توسّعت مجالات الانفاق عليه بعد الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠م.

وتعمل الحكومة على إحداث نهوض تنموي في الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية والسياسية.. وقد مضت اليوم ما يقرب من ست سنوات ؟ على القيام ببرامج الاصلاح الوطني الاقتصادي والمالي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وذلك من اجل اتخاذ اجراءات المواءمة المطلوبة مع المتغير المواءمة

الاقتصادي والمالي، ومن اجل اعادة الهيكلة ، وتحقيق درجة من الاستقرار المالي يتمثل في خفض العجز في الموازنة ، وزيادة الاحتياجات النقدية، واستقرار العملة، وتحريك عملية التنمية والاستثمار . وفي هذا السياق فقد تم إصدار قانون الاستثمار واللوائح المنظمة بغية ضمان سلاسة وفاعلية التعامل مع المستثمرين، وهناك العديد من التشريعات التجارية قد اخذت مجالها في التنفيذ .

وتنتظر الجمهورية اليمنية الحصول على العضوية التامة في منظمة التجارة العالمية بعد استيفائها الشروط المطلوبة لذلك ، ويتم - في الجمهورية اليمنية- تعبئة الموارد المطلوبة للتنمية محلياً ، وبالتعاون مع شركاء التنمية على المستويين الثنائي والمتعدد الاطراف .

وتجدر الاشارة – السيد الرئيس – الى انه من بين الاهداف التنموية الاكثر اهمية، وشمولية لدى حكومتنا ، هي تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر بما ينسجم والاهداف الواردة في اعلان الالفية ، وبما يخدم تحسين المستويات المعيشية والتعليمية والصحية للسكان، وبما يضمن تنفيذ البرامج الرامية لتعزيز القدرات البشرية، وتعزيز الاهتمام المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة .

السيد الرئيس ،،

لقد اعتمدت الجمهورية اليمنية نهجاً للحكم يعتمد على الديمقراطية، واحترام حقوق الانسان ، ويعتمد على التعددية السياسية ، وتطوير المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ، وتجرى الانتخابات البرلمانية ، وللمشاركة في الحكم المحلي على مستوى المديريات والمحافظات ، وقد تم اتخاذ اجراءات اعتماد اللامركزية بصدور القانون واللوائح المنظمة له والقيام بأول انتخابات في هذا السياق .

ختاماً – السيد الرئيس – ان انعقاد هذا المؤتمر الدولي بعد الجهود التحضيرية الكبيرة، والوثيقة الاساسية الهامة التي ستجسد الاستجابة العالمية لمواجهة تحديات التمويل من اجل التنمية ، انما تشكل الخطوة الاولى للمضي قدماً في تعزيز التعاون الدولي من اجل التنمية ومن اجل تعبئة الموارد اللازمة للبلدان النامية حتى يكون باستطاعتها اللحاق أو الاستفادة والاندماج في ركب الاقتصاد الدولي المعولم . وان تحقيق الاهداف الواردة في توافق مونتري لن يتم الا باطلاق العزيمة، والارادة السياسية لاضفاء زخم جديد للتعاون الدولي المتعدد الاطراف من اجل التنمية ، وبما يضمن استقرار ورفاهية الشعوب، وضمان الامن والسلم الدوليين .